الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

# حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

**الملف الصحفي ليوم/ الاثنين**

1 **رمضان** 1440 –6 **مايو** 2019

# الف1هرس


| الموضوع | رقم الصفحة |
| --- | --- |
| أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية | 2 |

## أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

# إطلاق خدمة التسوية الودية الالكترونية للدعاوى العمالية تجريبياً في الرياض

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 1 رمضان 1440هـ - 6 مايو 2019م
http://www.alhayat.com/article/4629219

الرياض – "الحياة | "منذ ساعة في 6 مايو 2019 -اخر تحديث في 5مايو 2019 / 19:46
أطلقت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية تجريبياً، خدمة التسوية الودية الالكترونية للدعاوى العمالية، التي تُمكن أطراف النزاعات العمالية من تقديم دعاوى الخلافات العمالية بشكل إلكتروني.
وشرعت الوزارة في الإطلاق التجريبي للخدمة في إدارة التسوية الودية في مكتب عمل منطقة الرياض، على أن يتم إطلاق الخدمة بشكل رسمي لاحقا في جميع إدارات التسوية الودية بمختلف مناطق المملكة.
وتعدّ التسوية الودية المرحلة الأولى من مراحل النظر في دعاوى الخلافات العمالية بين العامل وصاحب العمل، ويتم استقبالها في هذه الخدمة الكترونيا وايضاح الموقف النظامي للدعوى للأطراف
المتنازعة وإرفاق المستندات اللازمة ومراجعتها من الموظفين المختصين ومنح مهلة أسبوع للتفاوض المباشر وتليها بعد ذلك الإجراءات المتبعة لمباشرة النزاعات العمالية.
يمكن الاستفادة من هذه الخدمة من خلال الرابط الخاص بالخدمات الالكترونية لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية
https://smex12-5-en-ctp.trendmicro.com: .

# افتتحت اللقاء التعريفي لتوعية وتثقيف المرأة بحقوقها الشرعية والقانونية

# العواد: المرأة شقيقة الرجل وبانية الأجيال ولها دور كبير في التنمية والتطوير

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 1 رمضان 1440هـ - 6 مايو 2019م
http://www.alhayat.com/article/4629248

الرياض - سعد الغشام |منذ 4ساعات في 6 مايو 2019 -اخر تحديث في 6مايو 2019 / 00:05
افتتحت وكيل وزارة التعليم للتعليم الموازي الدكتورة هيا العواد اليوم (الأحد)، اللقاء التعريفي لتوعية وتثقيف المرأة بحقوقها الشرعية والقانونية الذي تنظمه الإدارة العامة للشؤون القانونية على مسرح وزارة التعليم.
وقالت العواد في كلمة لها خلال الافتتاح، إن "المرأة السعودية تشهد تطوراً ملحوظاً في أمورها كافة، لاسيما أمورها الحقوقية، وحرصت حكومتنا الرشيدة على إرساء قواعد العدل والمساواة بسن قوانين تكفل للمرأة حقوقها بالتساوي مع

الرجل"، مضيفة أن "المرأة شقيقة الرجل وبانية الأجيال ولها دور كبير في التنمية والتطوير، وهي مساوية للرجل في الحقوق والواجبات، وكرمها الإسلام وكفل لها حقوقها."
وأشارت وكيل وزارة التعليم للتعليم الموازي، إلى أن المرأة السعودية "تضطلع اليوم بدور ريادي مهم، وهي جديرة وقادرة على العطاء، والشواهد على ذلك كثيرة ومشرقة لرموز نسائية أسهمت ومازالت تشارك في نهضة وتقدم المملكة ورفع اسمها عاليا في المحافل الوطنية والإقليمية والدولية، لذلك كان لا بد في هذه المرحلة أن تعرف المرأة ما لها وما عليها، وأن تعي ويعي المجتمع حقوقها التي أقرتها لها الشريعة الإسلامية وكفلتها لها القوانين والأنظمة في المملكة."
وقالت العواد: "الوعي بالحقوق لا يتوقف عند إدراك الفرد لحقوقه والسعي للحصول عليها، بل المهم هو معرفة المتطلبات والواجبات التي استحق بناء عليها هذه الحقوق، ومعرفة أن للآخرين أيضا حقوقاً يجب أن تحترم، وأن يكون التعامل مع الآخرين انطلاقاً من هذه المنظومة الحقوقية الشرعية والقانونية المحققة للعدل والمساواة، والأهم هو دور المرأة المربية وبانية الأجيال وصانعة النجاح في بناء هذه المنظومة وغرسها في أبنائنا وبناتنا والمحيط الاجتماعي قيماً وسلوكاً ونمط الحياة."
وتضمن اللقاء مجموعة أوراق عمل، إذ تحدثت مديرة القسم النسائي في الإدارة العامة للشؤون القانونية الدكتورة عواطف العتيبي، عن حقوق المرأة في الإسلام، وكيف كفل للمرأة حقوقها، ابتداءً من أول هذه الحقوق وأهمها حق الحياة، ثم حق التربية إذ عني الإسلام في المرأة، وجعل لها حق التربية على والدها ووالدتها تربية إسلامية تسمو بمكانتها وترفع شأنها، فهي تعد الخلية واللبنة الأولى في بناء المجتمع المسلم، وكذلك وحق العلم - باعتبار طلب العلم فريضةً على كل فردٍ مسلم من الرجال والنساء.
وتناولت العتيبي، في ورقتها المساواة في الواجبات والعبادات، وفي الحياة الزوجية، وفي الحقوق المالية والاقتصادية وكذلك المساواة في المسؤولية المدنيه.
وتحدثت المدير العام للإعلام والاتصال في القطاع النسائي حصه الزامل، في ورقتها جهود الدولة في تعزيز حقوق المرأة، مبينة اهتمام المملكة بحقوق المرأة منذ عهد المؤسس (طيب الله ثراه)، ومرورها بمراحل متدرجه وصولاً إلى عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، إذ تؤكد رؤية السعودية 2030 على تمكين حقيقي للمرأة السعودية وحصولها على حقوقها التي أقرها الدين الإسلامي.
وأشارت الزامل، إلى بداية التعليم النظامي للمرأة في المملكة عام 1956، بواسطة عدد من المدارس الأهلية، وأولها مدرسة دار الحنان التي أنشأها الملك فيصل بن عبد العزيز، برعاية زوجته الأميرة عفت، حتى صدر الأمر الملكي في عهد الملك سعود بن عبدالعزيز، بافتتاح الرئاسة العامة لتعليم البنات عام 1960هـ.
واستعرضت بعض القرارات التي تعكس اهتمام القيادة في المرأة السعودية، مشيرة إلى صدور الأمر الملكي في عهد الملك عبدالله بن عبدالعزيز في 14 فبراير عام 2009، بتعين أول امرأة نائب وزير ،وهو أعلى موقع إداري تتبوأه امرأه، وهي نورة الفايز نائب وزير التربية والتعليم، وفي عام 2011، صدر أمر ملكي بتعيين الدكتورة هدى العميل أول مرة في تاريخ المرأة السعودية مديرة لجامعة الاميرة نورة بنت عبد الرحمن، وكذلك صدور قرار وزير التربية والتعليم في حينه الأمير فيصل بن عبدالله، بتكليف الدكتورة هيا العواد وكيلاً لوزارة التعليم أول امرأة تشغل هذا المنصب.

# النائب العام: الإعلام شريك أساسي في إبراز النجاحات والإنجازات

# النيابة العامة تنجز 3595 قضية في أسبوع

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 1 رمضان 1440هـ - 6 مايو 2019م
http://www.alriyadh.com/1754029

أشاد النائب العام الشيخ سعود بن عبدالله المعجب، بالدور الكبير للصحافة السعودية، في إبراز ما تقوم به الدولة ممثلة في أجهزتها الحكومية، وإظهار الصورة المشرفة للمملكة داخلياً وخارجياً، وإبراز عملية التطور والتحديث التي تشهدها المملكة في شتى المجالات، في إطار تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030، مؤكداً أن الإعلام شريك أساسي في إبراز النجاحات والإنجازات المتحققة.

جاء ذلك خلال رعايته ملتقى التطوير والتواصل والاتصال في المقر الرئيس للنيابة العامة في الرياض، والذي شارك فيه أعضاء من النيابة العامة، وعدد من الجهات الحكومية والإعلامية.

وفي مستهل اللقاء، أكد النائب العام أن الملتقى يأتي في إطار تعزيز التكامل والتنسيق بين الأجهزة الحكومية ووسائل الإعلام المختلفة، لمواكبة التطور، مشيراً إلى أن إيصال الرسالة الصحيحة بين تلك الجهات الإعلامية والنيابة العامة يأتي ترسيخاً لتحقيق التكامل والانسجام وتضافر الجهود مما يسهم في رفع الوعي المجتمعي من خلال نهج يتكامل فيه الإعلام التقليدي مع الحديث.

وجرى خلال اللقاء مناقشة الموضوعات المتعلقة بالمجال الإعلامي وسبل دعمها وتطويرها، والشراكة الإستراتيجية التي تسعى إليها النيابة العامة مع الإعلام للمساهمة في إيصال الصورة الحقيقية للعدالة في المملكة داخليًا وخارجيًا. وكانت النيابة العامة قد تلقت في الأسبوع الماضي 3939 قضية واردة لفروع ودوائر النيابة العامة، أنجز منها 3595 قضية، فيما وصلت عدد القضايا المحالة للمحاكم 3073 دعوى عامة.

# «الشورى" يناقش غداً إنشاء هيئة لمباشرة قضايا الدولة

# لتعزيز قيمة ومكانة وهيبة الموظف العام

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 1 رمضان 1440هـ - 6 مايو 2019م
https://www.al-madina.com/article/629481

جابر المالكي ـ الرياض

يناقش مجلس الشورى غدًا تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بالمجلس بشأن مقترح لتشريع نظام لمباشرة قضايا الجهات الحكومية أمام القضاء حيث أوصت اللجنة بملاءمة إجراء دراسة موسعة وشاملة للمقترح المقدم والذي تضمَّن نشاء هيئة مستقلة تباشر قضايا الدولة طلبًا ودفاعًا وتكون متفرغة للعمل القانوني ومؤهلة بشكل يمكنها من التعامل مع قضايا الجهات باحترافية وتكون السند والمعين لهذه الجهات سواء أكانت في حماية حقوقها أو في أداء ما عليها لأن الهدف

إحقاق الحق وإبراء ذمة هذه الجهات من كل ما يتعلق بها من حقوق تجاه الغير، وأن تكون هذه الجهة المخولة بالترافع عن المرافق الحكومية.
وقال المشروع المقدم إن فكرة النظام خدمة العدالة في الخصومة التي تكون الدولة طرفًا فيها وإدارتها بشكل مهني سليم، كما يتضمَّن فكرة جديدة تهدف إلى تعزيز قيمة ومكانة وهيبة الموظف العام واعتزازه بوظيفته الحكومية، وإيجاد الحماية القضائية للموظف العام الذي يقع عليه اعتداء نتيجة ممارسته لمهام وظيفته أو بسببها وبالتالي تعزيز انتماء الموظف وتحصينه من الخوف من قيامه ببعض أعباء وظيفته لاسيما في قطاعات الصحة والتعليم أو غيرها بما في ذلك القطاعات العسكرية.
وقال تقرير اللجنة إنه يستهدف حوكمة العمل الحقوقي والقضائي وإيجاد إستراتيجية واضحة ومعايير وخطط عمل موحدة للتعامل مع القضايا التي تكون الحكومة طرفًا فيها، والحد من تساهل الجهات الحكومية تجاه القضايا التي تكون طرفًا فيها، وتفريغ الإدارات القانونية الموجودة في الدوائر الحكومية للعمل الاستشاري والقانوني كصياغة اللوائح والعقود ومقترحات الأنظمة، وكذلك القضاء على التكدس الوظيفي في الإدارات القانونية الحكومية، وتوفير الهدر المالي الذي يحصل نتيجة التعويضات المالية التي يحكم فيها على الجهات الحكومية.
تعزيز قيم النزاهة المتعلقة بمحاربة الفساد.

**أهم أهداف المشروع المقترح**

- دعم استقلالية العمل الحقوق القضائي.
- دعم قضايا العقود والمطالبات المالية الكبيرة.
- تجنب الضغوطات التي تقع على الإدارة القانونية.
- جهة مستقلة تتولى هذه الأعباء بحيادية.
- ضبط سلوك موظفي الإدارات القانونية.

# الملك يوجه بإطلاق أكثر من 600 سجين في قضايا الحق العام بمحافظات مكة

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 1 رمضان 1440هـ - 6 مايو 2019م
https://www.alwatan.com.sa/article/1008594

» هـا: الوطن
أصدرت إمارة منطقة مكة المكرمة، بيانا، أكدت فيه أنه إنفاذاً لأمر خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبد العزيز، وبمتابعة أمير مكة، الأمير خالد الفيصل ونائبه بدر بن سلطان، تم إطلاق سراح أكثر من **600**سجين من الموقوفين في قضايا الحق العام بمختلف محافظات المنطقة، وذلك بمناسبة حلول شهر رمضان، وليتمكنوا من قضاء أيام الشهر الكريم مع أسرهم.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

# الرواتب .. نصف الدخول الشخصية

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 1 رمضان 1440هـ - 6 مايو 2019م
http://www.aleqt.com/2019/05/06/article_1594146.html

## د. صالح السلطان

أعلنت الهيئة العامة للإحصاء يوم الأربعاء الماضي نتائج مسح دخل وإنفاق الأسرة 2018. متوسط الدخل الشهري للأسرة السعودية نحو 15 ألف ريال، وللفرد السعودي من ذوي الدخل نحو ثمانية آلاف ريال. وبلغ متوسط الإنفاق الشهري للأسرة قرابة 16 ألفا، منه قرابة 90 في المائة للإنفاق الاستهلاكي.

لاحظت كثرة المشككين بهذه النتائج. قالوا كيف يكون هذا ومتوسط رواتب الموظفين في القطاعين العام والخاص أقل كثيرا؟! وقولهم دل على خلط بين الدخل والراتب، وخلط بين دخل الفرد ودخل الأسرة. وكان ينبغي للمنتقدين فهم الكلام قبل نقده. وهي عبارة حكيمة تعلمتها من الشيخ عبد الله الغديان- رحمه الله- عضو هيئة كبار العلماء سابقا. كان عليهم سؤال هيئة الإحصاء أو أهل العلم بهذه الأمور. وقد أخبرنا سبحانه في أكثر من آية أن أكثر الناس لا يعلمون. وأمرنا بسؤال أهل العلم. ولكنه اتباع الظن والهوى.

بلغ الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص "إنفاق العائلات والأفراد المنفردين الاستهلاكي" قرابة 1100 مليار ريال العام الماضي. المصدر موقع هيئة الإحصاء. ولو أضفنا الإنفاق غير الاستهلاكي الخاص لكان الناتج قرابة 1200 مليار. بالمقابل، وفي العام نفسه، مستحقات موظفي الدولة في حدود 400 مليار ريال. المصدر بيانات الميزانية. وأجور المواطنين من العمل في القطاع الخاص أقل من 200 مليار، على أساس نحو مليوني مشترك سعودي مسجلين في التأمينات، متوسط راتب الواحد 7500 تقريبا حسب هيئة الإحصاء، وأجور الوافدين لا تزيد على 200 مليار ريال سنويا ونسبة كبيرة منها تحول إلى خارج المملكة. أي أن إنفاق العائلات والأفراد المنفردين ضعف رواتب موظفي الحكومة والقطاع الخاص تقريبا. وهنا أوضح مسألة تخفى أو تلتبس على كثيرين. ما ينفق بغرض تملك مسكن لا تحتسبه هيئات الإحصاء في العالم ضمن الإنفاق الاستهلاكي، بل ضمن الإنفاق الاستثماري. التوضيح السابق يجر إلى سؤال جوهري: طالما أن الرواتب تغطي نصف إنفاق العائلات والأفراد المنفردين، فما مصدر تغطية النصف الآخر من الإنفاق؟ القروض؟ نعم تزيد القوة الشرائية، لكنها لا تكفي لجواب السؤال. هي تحسم من الرواتب على هيئة أقساط. وجزء كبير منها يذهب لتمويل إنفاق غير استهلاكي.

يتركز جواب السؤال باختصار في وجود مصادر للدخل الشخصي غير الرواتب. وكل استنتاج يقوم على تجاهل هذه المصادر الأخرى في فهم الدخل والقوة الشرائية والطلب والإنفاق والأسعار والتضخم، استنتاج خاطئ. وتبعا، كل ما يبنى عليه خاطئ. هذه قاعدة عامة في أي اقتصاد، وتتأكد أكثر في الاقتصاد السعودي وما شابهه في البنية. ذلك لأن من خصائص الدول المعتمدة اقتصاداتها على موارد طبيعية كالنفط، خاصة إذا كانت ذات كثافة سكانية منخفضة نسبيا كالمملكة، من خصائصها انخفاض نسبة مصدر دخل العمل من الدخل الشخصي المتاح، مقارنة بأغلبية الدول الأخرى.

وللمزيد من التوضيح؛ الدخول الشخصية ثلاثة أنواع:

- **1**دخل عمل وظيفة.
- **2**دخل عمل حر، مثل أجور الأطباء أصحاب العيادات الخاصة، والمحامين وعامة أصحاب الأعمال التي يعملون فيها بأنفسهم والمعقبين وأصحاب السيارات في خدمة كريم وغيرهم.
- **3**دخل مصدره لا يعد عملا بالمعنى المعروف.

النوع الأول هو الأهم لأغلبية الأسر. النوع الثالث مثل المساعدات والإعانات بأشكال متنوعة، والضمان الاجتماعي ومكافآت الطلاب كطلاب الجامعات، وأعطيات الوالدين، والدخل الناتج من الأوقاف والمواريث والأعطيات "الهبات". ومن الأمثلة دخل العائلات والأفراد من الأسهم وتأجير العقارات، وغيرها من أوجه الرزق الاستثماري. من الأمثلة أيضا دخل مصدره فساد وظيفي أو تستر.

ماذا عن الإعفاءات من قروض حكومية أو التراخي في تسديدها؟ هذه لا تزيد دخول الناس، لكنها تزيد من قوتهم الشرائية. الملاحظ أن نسبة الدخل دون عمل ترتفع في الاقتصاد السعودي وأشباهه من الاقتصادات المعتمدة على موارد طبيعية، مقارنة بالنسبة في أغلبية الاقتصادات الأخرى. ومتوقع أن تنخفض نسبة الدخل من طرق غير مشروعة مع توجه الدولة القوي لمحاربة الفساد والتستر .لكن بالمقابل، ستزيد مساهمة بدائل التستر. ومن الصعب الحكم على الصافي.
الخلاصة أن الدخل الشخصي للعائلات والأفراد المنفردين له عدة مصادر، والوظيفة أحدها. وتشكل الرواتب قرابة نصف الدخل الشخصي في بلادنا. وتجاهل الدخول غير الرواتب ينتج أخطاء جسيمة في فهم القوة الشرائية وحركة الأسواق والطلب والأسعار. ويدل على قلة شكر النعم "وقليل من عبادي الشكور". ورمضان مبارك، وبالله التوفيق،،

# قراءة في واقع الوظائف والتوظيف والبطالة!..

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 1 رمضان 1440هـ - 6 مايو 2019م
https://www.al-madina.com/article/629427

## سعيد الفرحة الغامدي

نظرية العرض والطلب لم تعد محصورة في عالم الاقتصاد بل أصبح بالإمكان سحبها على حالات كثيرة في الحياة وشؤون المجتمع وتوفر الوظائف وفرص التوظيف، والبطالة تشمل أيضًا مفهوم العرض والطلب المتعارف عليه.
قبل عقدين من الزمن كانت مشاركة المرأة في سوق العمل محصورة في التدريس والطب والتمريض بنسب محدودة. وبعد أن فُتح مجال التعليم للمرأة في الداخل والخارج أسوة بالرجل أصبح من الطبيعي أن تُتاح لها فرص للعمل في القطاعين العام والخاص بدون قيود، وبما أن عدد الوظائف محكوم بحجم الإدارات في القطاع العام وحجم الاقتصاد في القطاع الخاص فإن أي وظيفة تذهب للمرأة تخصم من فرص التوظيف للرجال. ومع مرور الوقت بدأت المنافسة بين الجنسين على الوظائف المتاحة في سوق العمل لدرجة أن الملاحظ أن هناك اكتساحاً لصالح المرأة. وقد ساعد التخلص من بعض العمالة الوافدة على توفير نسبة من الوظائف إلا أنها لا تكفي لسد الطلب. كما أن حالة الانكماش التي يمر بها الاقتصاد هذه المرحلة تؤثر على عدد الوظائف وتظل المنافسة في السوق على أشدها مع ظاهرة تفضيل ملحوظ لصالح المرأة. والاستنتاج من ذلك أن نسبة البطالة ستظل محكومة بنسبة النمو الاقتصادي وعدد الشواغر التي تطرأ إما عبر التخلص من العمالة الوافدة أو توسع جديد في القطاعين العام والخاص.
كما أن هناك عامل التقنية الذي أحدث تحولات هائلة في الاستغناء عن التعامل المباشر في الدوائر الحكومية مثل الجوازات والأحوال المدنية ووزارة العمل والأمن العام وخدمات البلديات والمياه وقد سهل ذلك على المواطن التواصل الآلي والدخول على المواقع والحصول على الخدمة بسرعة وبدون وسيط بشري كما كان في الماضي .والقياس ينسحب أيضًا على القطاع الخاص مثل البنوك وسوق المال والشراء عن بُعد والقائمة تطول. كل هذه الأمور تتطلب مسحاً ميدانياً عميقاً من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والباحثين في الجامعات يتقصى المستجدات في سوق العمل وينشر البيانات بشكل فوري ومثلما نجح برنامج تسديد القيمة المضافة والتأمينات الاجتماعية وغيرها من وسائل التحصيل ينبغي أن يكون هناك برمجة تتقبل المعلومات وتبوبها وتجعلها متاحة لإطلاع الباحثين عن العمل والدارسين للتحولات الاجتماعية وأيضًا تساعد على شفافية الإفصاح عن الدخل العام والمنصرفات من خزينة الدولة وتمكن المهتمين في مجلس الشورى من الاطلاع والمتابعة لحركة التوظيف وعدد الشواغر ونوعيتها.
إن تجربة التحول التي شهدتها المملكة في إطار رؤية (2030) من بداية فتح مجال التوظيف للمرأة في شتى المجالات تعد فريدة من نوعها وتفتح مجالاً خصباً للباحثين المهتمين بدراسة شؤون المجتمع واستشراف آثار التطورات السريعة التي تؤثر على دخل المواطن من الجنسين بما في ذلك شعور المرأة باستقلاليتها المادية عندما يكون لديها راتب تصرف منه كما تريد بدون اعتمادها على ولي أمرها أو معاشات الضمان الاجتماعي أو أي دخل آخر إن وجد .. وفي هذا أيضًا جرس إنذار من خلال ظاهرة عزوف الشباب من الجنسين عن الزواج!..

**وفي الختام إن المطلوب من وزارات العمل والتنمية الاجتماعية والخدمة المدنية مجتمعة النزول للميدان لتقصي الظواهر السلبية في مجالات العمل والتوظيف ووضع خطة لمخرجات التعليم والإفصاح عن معدلات التوظيف والبطالة من الجنسين وجعلها متاحة للجميع .**

# كاريكاتير

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 1 رمضان 1439هـ - 6 مايو 2019م

http://www.alhayat.com/article/4629251

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 1 رمضان 1439هـ - 6 مايو 2019م

/http://www.aleqt.com